

صيغ العموم والخصوص في اللغة العربية (بالنسبة للتذكير والتأنيث)

الدكتور شاكر العامري^١

الملخص

اللغة العربية تنظر إلى الموجودات نظرة عامة، أولاً، ثم تعيد النظر إليها كرتة أخرى فتقسمها إلى مذكر ومؤنث. وقد حلت صيغة العموم من علامات، وكذا صيغة المذكر، واحتصت بذلك الأمر صيغة المؤنث. إذن، فاللغة العربية تستخدم ثلاث صيغ في تعاملها مع الأشياء؛ صيغة عامة تشمل المذكر والمؤنث تُستخدم عند اجتماعهما خالية مما يميزها، لأنّ العربية دقيقة في هذا المجال، وصيغة خاصة بالمؤنث (مع علامات التأنيث)، وصيغة خاصة بالمذكر (بدون علامات)، أي أنّ المذكر يستخدم صيغة العموم الخالية مما يميزها، ولا بد من وجود قرائن معنوية أو لفظية أو سياقية تنصّ أو تشهد للمذكر بذكوريته، وإن انعدمت فالمعنى هو صيغة العموم. هناك استعمالان آخران لصيغة العموم، الأول هو الكلمات المبهمة التي لا تتضح جنسيتها إلاّ بعد الاستعمال، نحو كلمة شيء أو العدد، والثاني هو الكلمات التي ليس لها جنس معين، ولو كان افتراضياً، كالملائكة والجنّ و إبليس والشيطان وجبريل وميكائيل وعزرائيل والباري تبارك وتعالى، أو ما نستطيع تسميته (ما فوق الجنسية). لذا يمكننا القول: إنّ صيغة العموم في العربية نستخدمها لثلاثة أمور: الأول هو اشتراك المذكر والمؤنث، والثاني هو عدم وضوح أيّ منهما، والثالث هو كون الكلمة خارج حدود الجنس ولا تنطبق عليها قوانينه.

المفردات الرئيسة: التذكير، التأنيث، صيغة العموم، الجنسية، المشترك، المبهم.

المقدمة

أكثر لغات العالم، كاللغة الفارسية على سبيل المثال، تستفيد من صيغة عامة بالنسبة للتذكير والتأنيث، فهي لا تفرّق بين المذكر والمؤنث إلاّ في الدلالة. أما الصيغ اللغوية كالضمائر والأسماء والأفعال والصفات وغيرها، فهي مشتركة بينهما. فلا فرق بين الأسماء الموصولة أو أسماء الإشارة أو

shkralmry@yahoo.com

١. أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة سمنان

تاريخ القبول: ٨٨/٥/٢٤

تاريخ الوصول: ٨٧/٨/٢٢

الضمائر وما إلى ذلك، لا فرق بين ما يُستخدم منها للمذكر وما يُستخدم منها للمؤنث. فجملة: (ابن همان معلم است كه به خانه اش رفته بود) من الممكن أن تعني: (هذا هو المعلم الذي كان قد ذهب إلى بيته) أو تعني: (هذه هي المعلمة التي كانت قد ذهبت إلى بيتها). لكن ثمة لغات تفرّق بين المذكر والمؤنث في عدد محدود من الصيغ اللغوية المحدودة، لا في جميعها. فالإنجليزية، مثلاً، تستخدم ضمائر للمذكر وأخرى للمؤنث، أو توجد فيها بعض كلمات تدل على المذكر وأخرى تدل على المؤنث وتقف عند هذا المستوى، فلا فرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء الموصولة أو أسماء الإشارة أو الأفعال أو الصفات، وغير ذلك. فمثالنا أعلاه يكون، عند ترجمته إلى الإنجليزية، هكذا:

This is the same teacher who had gone home.

فلا يُعلم جنس المعلم؛ هل هو مذكر أم مؤنث، هل هو معلم أم هي معلمة إلا إذا قلنا:

This is the same teacher who had gone his (or her) home

هي ضمير تملك للمذكر وكلمة her هي ضمير تملك للمؤنث.

وجاء في موقع "الإسلام سؤال وجواب" (<http://www.islamqa.com>) ليوم الإثنين ١٣ جمادى الثانية ١٤٢٩ - ١٦ يونيو ٢٠٠٨، جواباً على سؤال طرحته إحدى القارئات، «من ضرورات الخطاب والتفاهم أن يُعبّر عن كلّ أحد بما يخصه ويميّز جنسه، وهذه ظاهرة قديمة في اللغات البشرية. "غير أن هناك أشياء لا صلة لها بالجنس الحقيقي، مثل الجمادات، كالحجر والجبل، والمعاني، كالعدل والكرم، وغير ذلك. فمثل هذه الأمور لا يلحظ فيها تذكير ولا تأنيث، بالمذلول الحقيقي الطبيعي لهاتين الكلمتين. وكان ذلك - فيما يبدو - هو السبب الذي جعل بعض اللغات تقسم الأسماء الموجودة فيها إلى ثلاثة أقسام: مذكر ومؤنث، وقسم ثالث هو ما يسمى في اللغات الهندو أوروبية "بالحايد" NEUTER وهو في الأصل ما ليس مذكراً ولا مؤنثاً.

ولكنّ اللغات البشرية لم تسر كلها هذا الشوط على نمط واحد، فقد ورّعت اللغات السامية، مثلاً، أسماء القسم الثالث، وهو المحايد، على القسمين الآخرين، وصارت الأسماء فيها إمّا مذكّرة وإمّا مؤنّثة ... ومثل ذلك حدث في اللغة الفرنسية؛ إذ ليس في أسمائها إلا التذكير والتأنيث، وكانت الإنجليزية في ذلك أوغل من الفرنسية ... " انظر: مقدمة د. رمضان عبد التواب - رحمه الله - لكتاب " البلغة في المذكر والمؤنث " لابن الأنباري (٣٧-٣٩).

وإذا عرفنا أنّ تقسيم الأشياء إلى مذكر ومؤنث - حتى ما لا يوصف في واقع الأمر بذلك - هو من خصائص معظم اللغات، خاصة الحية منها الآن؛ وليس من خصائص اللغة العربية وحدها، فلتعلمي أن الشيء - أي شيء - إذا دار بين أن يوصف في اللغة بالمذكر أو المؤنث، ولم يكن مما يوصف في

حقيقة أمره بذلك، فإنّ اللغة ترجّح الإخبار عنه بوصفه مذكراً؛ لأنه أخف عندهم، ولأنه الأصل، فلا يحتاج إلى علامة، ويتفرع عنه المؤنث، بالعلامة الدالة عليه.

يقول إمام النحو سيبويه، رحمه الله: "واعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث لأنّ المذكر أول، وهو أشدّ تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير؛ ألا ترى أنّ "الشيء" يقع على كل ما أخبر عنه، من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر؟!". (كتاب سيبويه، ٢٢/١، وانظر ٢٤١/٣ منه). انتهى

كانت تلك مقدمة، أعتقد أنّها كافية، حول التذكير والتأنيث وذلك تمهيداً للدخول إلى موضوع المقالة الأصلي ولنلمس تميّز اللغة العربية في هذا المجال، بل كمالها، وقدرتها على التعبير عن أدقّ الأمور بشكل كامل ودقيق في الوقت نفسه، أو بتعبير آخر مرونتها في التعبير عمّا يُطلب منها بدقّة ويسر وفي أحسن نظام، لنذكر عظمة القرآن الكريم ولنصل إلى حكمة الباري تعالى في اختيار تلك اللغة ليُنزل بها معجزته الخالدة.

التذكير والتأنيث في اللغة العربية

يقسمّ عباس حسن الاسم العرب إلى نوعين: **مذكر**، مثل: حاتم، قيس، نهر، قمر، كتاب، ... ولا يحتاج إلى علامة لفظية تُزاد على صيغته، لتدلّ على تذكيرها وتذكير صاحبها؛ لأنّ الذي يدلّ على تذكيرها هو الشهرة وشيوع الاستعمال. **ومؤنث**، مثل: سنيّة، عزيزة، ليلى، لمياء، أرض، عُقاب، عقرب، ... ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدّرة (ملحوظة) تُزاد على صيغته، لتدلّ على تأنيثها وتأنيث صاحبها، وهي تاء التأنيث المتحركة، أو ألف التأنيث بنوعيتها: المقصورة والممدودة، أو تكون ملحوظة وذلك بأسلوبين: الأول ظهورها عند التصغير، مثل أرض - أريضة، أذن - أذينة، عين - عيّنة ... والثاني عود الضمير عليها، أو نعتها، أو الإشارة إليها، نحو: هذه عقربٌ سامّةٌ قتلتها، أو هذه عُقابٌ جارحةٌ تزقُّ أفراخها.

والمؤنث نوعان رئيسيان: حقيقي ومجازي، وكلٌّ منهما يُقسم إلى لفظي ومعنوي. **فالحقيقي اللفظي** هو ما كان له مذكر من جنسه ولحقته إحدى علامات التأنيث، نحو: فاطمة، ليلى، زهراء، **والحقيقي المعنوي** هو ما كان له مذكر من جنسه وخلا من علامات التأنيث، نحو: زينب، سعاد، إلهام. **والمجازي اللفظي** هو ما لم يكن له مذكر من جنسه ولحقته إحدى علامات التأنيث، نحو: رسالة، دنيا، سماء، **والمجازي المعنوي** هو ما لم يكن له مذكر من جنسه وخلا من علامات التأنيث، نحو: أرض، يد، كتف، عقرب، عُقاب، ... وهناك نوع ثالث هو **المؤنث اللفظي** الذي هو مذكر في مدلوله، نحو: حمزة، أسامة، يحيى، زكرياء،

إنّ التاء المتحركة هي أشهر علامات التأنيث وتختصّ بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون جميعها، لأنّ بعض المشتقات لا تدخلها التاء إلاّ قليلاً أو لا تدخلها إطلاقاً، وأشهر الأوزان التي لا تدخلها التاء أربعة:

١. فَعُول بمعنى فاعل، نحو: صَبور، نَفور، حَقود ... بمعنى صابر، نافر، حاقِد، فيقال: رجل صبور أو امرأة صبور، نفور، حقود. فإن كان فَعُول بمعنى مفعول جاز دخول التاء وعدمه، نحو: سيارة ركوب أو ركوبة، بقرة حلوب أو حلوبة، ... بمعنى مركوب فيها ومحلوبة بشرط أن يُذكر الموصوف معها، أي مع الصفة.

٢. مِفْعَال، نحو: مِفْتاح، بمعنى كثيرة الفتح وكثيره، ومِعْلام، بمعنى كثيرة العلم وكثيره، ومِفْرَاح، بمعنى كثيرة الفرح وكثيره.

٣. مِفْعِيل، نحو: مِطْطيق، للبلّيع والبلّيعه، ومِعْطير، لكثيرة العطر وكثيره، وشَدّ مِسْكِين ومِسْكِينة.

٤. مِفْعَل، كمِعْشَم، للمذكّر والمؤنث بمعنى جريء وشجاع لا ينثني عن إدراك ما يريد.

أمّا المشتقات التي تدخلها التاء قليلاً فهي نوعان:

الأول: المشتقات الدالة على معنى خاصّ بالأنثى يناسب طبيعتها، كالحمل والولادة والرضاعة والحيض، فيقال: امرأة حامل وحاملة، ووالد ووالدة، ومرضع ومرضعة، وحائض وحائضة، والحذف أحسن.

والثاني: ما كان على وزن فعيل بمعنى مفعول بشرط أن يؤمن اللبس، كقتيل وجريح. فيمكن أن يقال: رأيتُ فتاةً قتيلاً في منزلها، ولكن إذا قلنا: كان في المنزل قتيلاً، فإنّ الذهن ينصرف إلى المذكّر لا إلى المؤنث لعدم وضوح الموصوف، فإذا أردنا المؤنث قلنا: كان في المنزل قتيلاً. قال تعالى: «وما يُدريكُ لعلّ الساعةَ قريبٌ» (الشورى: ١٧) و «إنّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين» (الأعراف: ٥٧). (انظر: حسن، ١٩٧٦، ٤: ٥٨٥-٥٩٥ بتصرّف)

والملاحظ على اللغات التي تفتقر إلى صيغة الخصوص (المذكّر والمؤنث) أو تستخدمها بشكل محدود مكتفية بصيغة العموم والصيغ المحايدة أو المشتركة أنّها تفتقر إلى صيغة المثني كذلك.

وقد احتار دارسو العربية عندما وجدوا الكلمات فيها على قسمين لا ثالث لهما، فهي إمّا مذكرة وإمّا مؤنثة، بينما يرون كلمات لفظها مذكّر ولكنّها تخرج عن حدود ذينك القسمين في مدلولها، فهي إمّا أن تدلّ عليهما معاً أو يكون ما تدلّ عليه مبهماً أو لا تصدق عليه الجنسية، وإن كانت مفترضة، فتصوّروا أنّ العربية تقوم بتغليب المذكّر على المؤنث في الصيغ اللغوية.

اللغة العربية والتذكير والتأنيث

ولتفسير سلوك اللغة العربية في النظر إلى ظاهرة الجنس أو "التذكير والتأنيث" نقول: إن اللغة العربية تحاول النظر إلى الموجودات نظرة عامة، أولاً، ثم تعيد النظر إليها كرهة أخرى فتقسمها إلى مذكّر ومؤنث. وكان لا بدّ من اختراع أو اختراع علامات أو صيغ تميّز المذكّر أو المؤنث أو كليهما. إن اختراع علامات أو صيغ تميّز المذكّر والمؤنث تلحقهما كليهما ليست منطقية، إذ إنّ تعليم أو توسيم أحدهما يغني عن توسيم الآخر. بقي لدينا خيار واحد، وهو اختيار الذي يتميّز وإبقاء الذي لم يتميّز يستخدم صيغة العموم التي تعني كلا القسمين؛ المذكّر والمؤنث دون قرائن خاصة. وهكذا تمّ تمييز المؤنث في العربية، كما في غيرها كالفرنسية.

وخلاصة القول أنّ اللغة العربية تستخدم ثلاث صيغ في تعاملها مع الأشياء؛ صيغة عامة تشمل المذكّر والمؤنث تُستخدم عند اجتماعهما خالية مما يميّزها، لأنّ العربية دقيقة في هذا المجال، وصيغة خاصة بالمؤنث (مع علامات التأنيث)، وصيغة خاصة بالمذكّر (بدون علامات)، أي أنّ المذكّر يستخدم صيغة العموم الخالية مما يميّزها. وهذا لا يعني أنّ المذكّر الذي تخلّى عن علامات التذكير واكتفى بصيغة العموم يستغني عن قرائن لفظية أو معنوية تميّزه عن تلك الصيغة. فكما أنّ بعض صيغ التأنيث الخالية من العلامات اللفظية لا بدّ من احتوائها على قرائن معنوية أو لفظية أو سياقية، إن صحّ التعبير، تنصّ أو تفيد أو تشهد بأنثويتها، كذلك لا بدّ من وجود قرائن معنوية أو لفظية أو سياقية تنصّ أو تشهد للمذكّر بذكوريته، وإن انعدمت فالمعنى هو صيغة العموم.

يبدو أنّ هذا القول يحتاج إلى شواهد. وأقول إنّ شواهد هذه المسألة كثيرة وواضحة لكلّ من استخدم الأساليب العربية في كلامه. فأكثر صيغ القرآن الكريم التي يخاطب بها المسلمين والمؤمنين هي صيغ عامّة: (يا أيها الذين آمنوا، اذكروا الله، توبوا إلى الله جميعاً، فرّوا إلى الله،جاهدوا، أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، اركعوا، اسجدوا، ...) فهل يعني المسلمين دون المسلمات أو المؤمنين دون المؤمنات؟ بل إنّ قولنا: يحجّ المسلمون إلى مكة، هل نعني به الرجال دون النساء؟ أو عندما نقول: الإيرانيون مسلمون في غالبيّتهم العظمى، هل يشمل ذلك رجالهم دون نساءهم؟

إنّ القرآن الكريم عندما يريد التخصيص فإنّه يستخدم صيغة للمذكّر وأخرى للمؤنث. فقد وردت كلمات من قبيل: (المؤمنين والمؤمنات، والصادقين والصادقات، والقانتين والقانتات، والحافظين لفروجهم والحافظات...) قال تعالى مخاطباً المؤمنات: "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ" (الأحزاب: ٣٣)، و "وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا" (الأحزاب: ٣٢) وقال - عزّ اسمه - مخاطباً المؤمنين: "فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ" (البقرة: ١٨٧)، و "لا جناحَ عليكم إن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ..." (البقرة: ٢٣٦).

من هنا نرى خطأ من اعتقد بأن اللغة العربية لغة تتحيز للمذكر ولا مكان للمؤنث فيها إلا على نطاق ضيق، لأنه خلط صيغة العموم بصيغة المذكر، أو بالأحرى، جمع صيغة العموم إلى صيغة المذكر فوجد المذكر أكثر استعمالاً من المؤنث ووجد أن العربية تقوم باستخدام صيغة المذكر إن اجتمع مذكر ومؤنث فأمن بأن ذلك تغليب للمذكر، كما يرى النحاة، والتغليب هو انحياز دون مسوغ.

إن المتمعن في الكلام العربي يجد كلمات عامة - إن صح التعبير- تشمل المذكر والمؤنث على السواء، من قبيل: الإنسان، المرء، الكائن (الموجود) البشري، الحيوان الناطق والحيوان الضاحك (في المنطق)، خليفة الله، العبد (في بعض الخطابات)، وما إلى ذلك، كل تلك الكلمات لم تأت بصيغة المذكر، بل جاءت بصيغة العموم لتشمل المذكر والمؤنث على السواء، وكذا كل ما يتعلق بها من الصيغ اللغوية كالأفعال والصفات وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وما شابه، وإن أريد منها صيغة خاصة أضيفت إليها قرائن معينة.

كما أننا نلاحظ صيغاً عامة في مجالات لغوية أخرى كما في الضمائر، حيث يكون ضميراً المتكلم؛ المفرد والجمع، وضمائر المثنى للمخاطب والغائب، متصلة كانت أم منفصلة، تكون تلك الضمائر ضمائر عامة لا مكان للجنس فيها أو، بتعبير آخر، يستوي فيها المذكر والمؤنث. فيقال: مثلاً: أنا رجلٌ جئتُ من السوق مع أبي، أنا امرأةٌ جئتُ من السوق مع أبي، نحن رجلٌ وامرأةٌ جئنا من السوق مع أبينا، نحن رجال جئنا من السوق مع أبينا، نحن نساءٌ جئنا من السوق مع أبينا، أنتما رجلانِ جئتما من السوق مع أبيكما، أنتما امرأتانِ جئتما من السوق مع أبيكما، هما رجلانِ جاءا من السوق مع أبيهما، هما امرأتانِ جاءتا من السوق مع أبيهما.

وهناك مفردات تستخدم للجمع بين المذكر والمؤنث كما في نحو: القمران، للشمس والقمر، وليس المقصود هنا مثنى القمر الذي نشاهده ليلاً، بل المقصود هو المعنى اللغوي لكلمة القمر، أي الجرم السماوي، فقد يُقال للشمس والقمر: الفرقدان أو الكوكبان.

تعامل اللغة العربية مع الكلمات المبهمة

عندما نقول: (هذا الشيء موجود) هل يعني قولنا أن الشيء المذكور هو مذكر؟ الجملة في الواقع مبهمة، فقد يكون الشيء المذكور (حقيقية) أو (مجلة) فيكون مؤنثاً أو (كتاباً) فيكون مذكراً. وبعد معرفة كنه ذلك الشيء، تتحدد الصيغ بالضبط، إذ ليس من المنطقي أن نحكم بكونه مذكراً أو مؤنثاً دون معرفة كنهه. ولكننا، في الجملة السالفة، استخدمنا اسم الإشارة (هذا) وكلمة (موجود) وكلاهما يشيران إلى المذكر، وفي ذلك تغليب أو تحيز للمذكر.

في هذا الكلام مغالطة، فليست الصيغة المستخدمة في كلمتي (هذا) و(موجود) هي صيغة المذكر، بل هي صيغة عامة تشمل المذكر والمؤنث على السواء، وهي صيغة العموم، أي أن صيغة المذكر في

العربية قد استفادت من صيغة العموم في هذا المجال كذلك. فإذا عرفنا ذلك عرفنا أن أكثر الصيغ المستخدمة هي صيغ عامة لا تعني المذكر لوحده، بل تشمل المذكر والمؤنث جميعاً أو هما يستويان فيها فلا يتم ترجيح أحدهما على الآخر، كما في المثال السابق، وكلامنا اليومي مشحون بالشواهد والأمثلة. تأمل في هذه الجملة: (ما تفكر به هو الصحيح)، فهل ما أفكر به هو رأي أم فكرة، أعني هل هو مذكر حتى استخدم له صفة مذكرة (الصحيح)، إذ قد يكون فكرة، وإذ ذاك يجب أن تكون الصفة مؤنثة (الصحيحة)؟

يؤيد هذا الكلام ما جاء في كتاب سيويه، قال: "واعلم أن المذكر أحفّ عليهم من المؤنث لأنّ المذكر أوّل وهو أشدّ تمكناً وإتماً يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنّ الشيء يقع على كلّ ما أثير عنه من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى والشيء مذكّر؟". (سيويه، ١٩٩٠م، ١: ١٤) ولكن النتيجة التي يخرج بها سيويه ليست صحيحة باعتقادي لأنّه يُرجع المذكر والمؤنث إلى أصل واحد، وهو المذكر، وهو تناقض واضح لأنّه يقضي بأن يتضمّن المذكر كلاً من المذكر والمؤنث في آن واحد وهو غير منطقيّ والمفروض أن يفرّع المذكر والمؤنث من صيغة عامّة وليس من المذكر الذي هو جزء لا كلّ والجزء لا يفرّع من الجزء، بل من الكلّ، وكلّ جزء يعود إلى كلّ يتفرّع منه.

وتعتبر الأعداد، وهي قيم مبهمّة، من أوضح الأمثلة على الصيغ الثلاث المذكورة؛ صيغة العموم وصيغتي المذكر والمؤنث، إذ يبقى العدد في صيغته العامة حتى يتحدّد معدوده، أو تمييزه، الذي يعين هويته. فإذا طلبت من طفل عربي أن يعدّ من الواحد إلى العشرة، مثلاً، فهو يعدّ هكذا: (واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة). ولا يتحدّد ذلك بالأعداد الأصلية فقط، بل يشمل الأعداد الترتيبية التي نستخدمها في الترقيم كذلك، فنحن نقول: (أولاً، ثانياً، ثالثاً،...) ولا نقول: (أولى، ثانية، ثالثة،...). وكلّ ذلك دليل على صيغة العموم لا على كون العدد مذكراً. والمفارقة هنا هي أننا نستخدم أعداداً مؤنثة للمعدود المذكر وأعداداً مذكرة للمعدود المؤنث، وذلك للأعداد الأصلية (٣-٩) ماعداً (٢١) في أنواعها الثلاثة؛ المفرد والمركب والمعطوف، يُضاف إليها العدد (١٠). نقول: (عندي ثلاثة أقلام وثلاث مجلّات، وعشرة أقلام وعشر مجلّات، وثلاثة عشر قلماً وثلاث عشرة مجلّة، وثلاثة وعشرون قلماً وثلاث وعشرون مجلّة)، وهكذا، وهناك ألفاظ ثابتة لا تتغيّر صيغتها بالنسبة لجنس المعدود، كألفاظ العقود ومئة وألف ومليون وبلليون ومليار وتريليون وما إلى ذلك.

وهكذا نرى إضافة استعمال آخر إلى استعمالات صيغة العموم، وهو الكلمات المهمة التي لم تتضح جنسيتها، ولو كانت افتراضية. لذا يمكننا القول: إنّ صيغة العموم في العربية تُستخدم في حالين: الأولى عند اجتماع مذكر ومؤنث والثانية عند الإشارة إلى مبهم.

ما فوق الجنسية:

هناك، في اللغة العربية، كلمات أو مفردات تشير إلى موجودات لا يمكن أن تصدق عليها الجنسية بأيّ حال من الأحوال. فالملائكة والجنّ وإبليس والشيطان وجبريل وميكائيل وعزرائيل والباري تبارك وتعالى ... لا يمكن أن تصدق عليها الجنسية أبداً لأنها خارج نطاقها، وهي موجودات حية عاقلة مفكّرة وليست جمادات أو مفاهيم لتصدق عليها الجنسية المفترضة، فكيف نشير إليها؟ الحلّ هو صيغة العموم!

ولا يصحّ تفسير سلوك العربية في هذا المجال باعتبار اللفظ وليس المدلول، فاعتبرت اللغة تلك الأسماء مذكرة باعتبار ألفاظها، لأنّ تلك الأسماء ليست مجرد ألفاظ، بل إنّها تشير إلى موجودات فعلية حية عاقلة مفكّرة. كما أنّ تعاملنا مع الكلمات على اعتبار اللفظ يدفعنا إلى فرض الجنسية لها، فالشجر مذكّر لفظاً مع أنّ مفرد، شجرة، مؤنث لفظاً. لكننا لا نتعامل مع الأشياء باعتبار ألفاظها فقط، ولو كان ذلك مطرداً لخرج المؤنث المعنوي من التأنيث مع كونه مؤنثاً حقيقياً.

وقد حاول أحد الفضلاء في موقع "الإسلام سؤال وجواب" (<http://www.islamqa.com>) ليوم الاثنين ١٣ جمادى الثانية ١٤٢٩ - ١٦ يونيو ٢٠٠٨، أن يجيب عن سؤال لإحدى السائلات: لماذا يجب أن نشير إلى الباري تعالى بالضمير "هو" ولا يجوز أن نشير إليه تعالى بالضمير "هي"، فقال: «... إذا كان الأمر يدور بين قسمين، أو أمرين، أحدهما أرجح من الآخر، ولو بوجه ما، "وجب ضرورة اختصاص الرب بأشرف الأمرين وأعلاهما". (الصواعق، ٤: ١٣٠٨)

ولذلك تجد عامة من يؤمن بأنّ له في السماء إلهاً، يخبر عنه بذلك الضمير "هو" الذي هو لائق به سبحانه، وهذا أمر فطري لا يحتاج إلى بحث ونظر أو دليل، فلا تجد عالماً أو جاهلاً، موحداً لله أو مشركاً به، إلّا ويخبر بذلك عن الله سبحانه، ولو قد تكلم أحد منهم بضمير المؤنث، كما قالت لك تلك المسكينة، لقاموا عليه جميعاً، وعرفوه بالجهل والضلال المبين.

فكيف إذا انضمّ إلى ذلك خبر الله تعالى عن نفسه، في كتابه الكريم، بل في كتبه المترلة جميعاً، بمثل ذلك الضمير.

قال الله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) (الأنعام: ٧٣) وقال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (الروم: ٢٧) وقال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ) (الزخرف: ٨٤) والآيات في ذلك أكثر من أن تحصى.

فكيف إذا كان الله تعالى قد عاب على المشركين أنهم يدعون عبادة الله الواحد القهار، ويعبدون من دونه إناثاً، وذمهم على ذلك وبين قبيح عملهم. قال تعالى: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا) (النساء: ١١٧).

يقول الإمام الطبري رحمه الله: "يقول جل ثناؤه: فحسب هؤلاء الذين أشركوا بالله، وعبدوا ما عبدوا من دونه من الأوثان والأنداد، حجة عليهم في ضلالتهم وكفرهم وذهابهم عن قصد السبيل، أنهم يعبدون إناثاً ويدعوها آلهة وأرباباً، والإناث من كل شيء أحسنه، فهم يقرّون للخسيس من الأشياء بالعبودية، على علم منهم بخساسته، ويمتنعون من إخلاص العبودية للذي له ملك كل شيء، ويبدون الخلق والأمر". (الطبري، ط محمود شاكر، ٩: ٢١١)

وقال الشيخ ابن سعد رحمه الله: "أي: ما يدعو هؤلاء المشركون من دون الله إلا إناثاً، أي: أوثاناً وأصناماً مسميات بأسماء الإناث كـ (العزى) و (مناة) ونحوهما. ومن المعلوم أن الاسم دال على المسمى؛ فإذا كانت أسماء مؤنثة ناقصة، دل ذلك على نقص المسميات بتلك الأسماء، وفقدتها لصفات الكمال، كما أخبر الله تعالى في غير موضع من كتابه، أنها لا تخلق ولا ترزق ولا تدفع عن عابديها، بل ولا عن نفسها نفعاً ولا ضرراً، ولا تنصر أنفسها ممن يريد بها بسوء، وليس لها أسماء ولا أبصار ولا أفئدة، فكيف يُعبد من هذا وصفه، ويُترك الإخلاص لمن له الأسماء الحسنى، والصفات العليا، والحمد والكمال، والحمد والجلال، والعز والجمال، والرحمة والبر والإحسان، والانفراد بالخلق والتدبير، والحكمة العظيمة في الأمر والتقدير؟!!"

هل هذا إلا من أقبح القبيح الدال على نقص صاحبه، وبلوغه من الخسة والدناءة أدنى ما يتصوره متصور، أو يصفه واصف؟!!" انتهى. (من تفسير السعدي، ٢٠٣)

على أننا ننبه أن الله تعالى لا يوصف بشيء من ذلك، وإنما ذلك من ضرورات الخطاب في اللغة، وما يحتاجه الناس في التفاهم؛ فكل ذكر وأنثى مخلوق، والله تعالى هو خالق الذكر والأنثى: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّرِّيَّاتِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى) (النجم: ٤٥). وتعالى الله أن يكون له نداء أو شبيهه، أو زوجة أو ولد: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ). (الأنعام: ١٠١)». انتهى

والملاحظ على النص أعلاه أمران: الأول هو النظرة السلبية إلى المؤنث واعتبار الأنثى أقل شأناً من الذكر، وهي نظرة لا تنطبق مع الواقع؛ واقع الإسلام وتعاليمه أو واقع اللغة العربية التي تسمي الذكور بأسماء مؤنثة لفظاً، نحو حمزة وطلحة وأسامة، وتسمي الإناث بأسماء مذكرة لفظاً، نحو صباح وقُطام وحذام وغزال وإهام وهيام وإيمان، والثاني هو اعترافه بأن البارئ تعالى خارج عن حدود الجنس ولا تنطبق عليه تعاليمه، ولكنه عجز عن أن يجد لذلك تفسيراً أو يدرجه تحت عنوان ما فليس في

العربية إلا مذكر أو مؤنث، مكتفياً بالقول بأن "ذلك من ضرورات الخطاب في اللغة، وما يحتاجه الناس في التفاهم". ولو أنه فطن إلى صيغة العموم في العربية لوجد الحل المناسب في هذا المجال. وعليه فإثنا، هنا، نرى استخداماً آخر لصيغة العموم في العربية، فهي تُستخدم لثلاثة أمور: الأول هو اشتراك المذكر والمؤنث، والثاني هو عدم وضوح أيّ منهما، والثالث هو كون الكلمة خارج حدود الجنس ولا تنطبق عليها قوانينه.

قد يخلق هذا الكلام تصوراً أو انطباعاً لدى البعض أنّ اللغة العربية تستخدم صيغة محايدة أو مشتركة إضافة لصيغتي المذكر والمؤنث. وليس ذلك التصور أو الانطباع صحيحاً، إذ إنّ الصيغ المحايدة أو المشتركة هي صيغ مستقلة تستفيد منها لغة ما إلى جانب صيغتي المذكر والمؤنث، بينما تتحد صيغتا العموم والمذكر في العربية، في الظاهر فقط، حتى يبدو الأمر أنّ هناك صيغة واحدة فقط هي صيغة المذكر إلى جانب صيغة المؤنث، وكأنّ الإيجاز الذي تتصف به اللغة العربية في أساليبها اللغوية يظهر هنا جلياً في قواعدها كذلك.

الخاتمة

إنّاماً للفائدة، يمكننا، في نهاية هذه المقالة، استخلاص النتائج التالية ممّا ورد فيها:

١. إنّ ظاهرة التذكير والتأنيث ليست ظاهرة عامّة في لغات العالم، بل هي نسبية فيها وقد تنعدم في بعضها.
٢. اللغات التي توجد فيها ظاهرة التذكير والتأنيث تختلف في تعاملها معها. فهناك صيغ للمذكر وأخرى للمؤنث وثالثة مشتركة ورابعة محايدة.
٣. التذكير والتأنيث في غير العربية من اللغات لا يعدو أن يكون ظاهرة لغوية وليس قاعدة نحوية تتعلّق بالتمييز بين الكلمات، من ناحية الجنس، حتى وإن كان مفترضاً.
٤. للمذكر والمؤنث في اللغة العربية صيغ وقوانين محدّدة وواضحة.
٥. عجز النحو العربي عن تفسير كيفية تعامل اللغة العربية مع مسألة اجتماع المذكر والمؤنث، كما عجز كذلك عن تفسير كيفية تعاملها مع الكلمات المبهمة التي لم تتّضح جنسيتها بعد فلجأ إلى التغليب وهو خطأ، في رأيي.
٦. توجد في الكلام العربي كلمات تشمل المذكر والمؤنث على السواء، يبدو ظاهراً أنّها جاءت بصيغة المذكر، ولكنّها- في الواقع- جاءت بصيغة العموم لتشمل المذكر والمؤنث على السواء، وإن أُريد منها صيغة خاصّة أُضيفت إليها قرائن معيّنة وذلك ما لم يتطرق إليه النحاة، بل وقعوا في خطأ التغليب.

٧. لقد عجز النحو تماماً عن تفسير كيفية تعامل اللغة العربية مع كلمات هي فوق الجنسية ولا تخضع لقوانينها في تعاملها مع الجنس. ولا يصحّ تفسير سلوك العربية في هذا المجال باعتبار اللفظ وليس المدلول، لأنّ تلك الأسماء ليست مجرد ألفاظ، بل إنّها تشير إلى موجودات فعلية حيّة عاقلة مفكّرة. كما أنّ تعاملنا مع الكلمات على اعتبار اللفظ يدفعنا إلى فرض الجنسية لها، لكننا لا نتعامل مع الأشياء باعتبار ألفاظها فقط، ولو كان ذلك مطّرداً لخرج المؤنث المعنوي من التأنيث مع كونه مؤنثاً حقيقياً.

٨. ظهر خطأ التصوّر السائد أنّ العربية لغة مذكرة لا مكان للمؤنث فيها إلاّ فيرتبة متدنية لغوياً بالنسبة للمذكر.

٩. إنّ مسألة التذكير والتأنيث في العربية، في كثير من الكلمات، هي مسألة اعتبارية أو جدلية لاتعدى أن تكون أسلوباً من الأساليب اللغوية لا أكثر ولا تخفي تحتها قيمة معنوية أو دلالية أو فكرية. فجمع التذكير، عادة، تتمّ معاملته معاملة المفرد المؤنث رغم أنّ مفرده مذكر. كما أنّ صفة (فعليل) تستخدم للمذكر والمؤنث على السواء، وكذا (فعلول). وذكر سيوييه في كتابه باباً أسماه {باب ما يُجمع من المذكر بالتاء لآته يصير إلى تأنيث إذا جُمع} وذكر من أمثلة ذلك سُرادقات وحمامات وأوانات وغيرها. (سيوييه، ١٩٩٠م، ٢: ٢٣٣)

١٠. نجد في العربية صيغة ثالثة إلى جانب صيغتي المذكر والمؤنث، وهي صيغة العموم التي تُستخدم في ثلاثة مجالات: الأول هو اشتراك المذكر والمؤنث، والثاني هو عدم وضوح أيّ منهما، والثالث هو كون الكلمة خارج حدود الجنس ولا تنطبق عليها قوانينه.

١١. تتدرّج الكلمات العامّة في عموميّتها، فهناك كلمات متوغّلة في العمومية - إن صحّ التعبير - نحو: إنسان أو شخص أو شيء أو ضمائر المتّنى: هما، كما، أو اسم الإشارة: هؤلاء، ... إلخ، وهي الكلمات التي تدلّ على المذكر والمؤنث في ألفاظها مناصفةً ولا يمكن ترجيح أحد الطرفين؛ المذكر أو المؤنث اكتفاءً باللفظ، لأنّها لا تلحقها علامة التأنيث إن أُريد منها المؤنث. وهناك كلمات أخفّ توغّلاً - إن صحّ التعبير - وهي الكلمات التي تدلّ على المذكر والمؤنث في ألفاظها مناصفةً ويمكن ترجيح أحد الطرفين؛ المذكر أو المؤنث اكتفاءً باللفظ، لأنّها تلحقها علامة التأنيث إن أُريد منها المؤنث، وهي أكثر الكلمات العامّة، نحو: عامل - عاملة، راكب - راكبة، أحد - إحدى ... إلخ.

المصادر و المراجع

- القرآن الكريم.
- آل سعدي، عبدالرحمن بن ناصر. **تيسير الكريم الرحمن**، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٨ ق.
- ابن الانباري، أبو البركات عبد الرحمن، محمد بن عبدالله بن أبي سعيد، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب، بدون مكان، بدون زمان.
- حسن، عباس. **النحو الوافي**، دارالمعارف بمصر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦م، القاهرة.
- سيويه، أبي بشر عمرو. **الكتاب**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، بيروت.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٢هـ.ق.

صیغه‌های عام و خاص در زبان عربی (از لحاظ مذکر و مؤنث)

دکتر شاکر عامری

استادیار زبان و ادبیات عربی دانشگاه سمنان

چکیده

از نظر جنسیت در زبان عربی دو نگرش به ماهیت اشیاء وجود دارد: نگرش اول عام و کلی است، و در نگرش دوم، آنها به دو دسته تقسیم می‌شوند: مذکر و مؤنث. مذکر خالی از نشانه است، اما مؤنث دارای نشانه می‌باشد، در نتیجه در زبان عربی اشیاء دارای سه شکل هستند: صیغه عام یا کلی که شامل مذکر و مؤنث و خالی از نشانه است؛ دوم: صیغه مؤنث (با نشانه‌های تأنیث)، و سوم، صیغه مخصوص مذکر (بدون نشانه). به دیگر عبارت، مذکر از صیغه عموم که خالی از نشانه است استفاده می‌کند، ولی باید قرائنی لفظی یا معنوی و یا سیاقی، که گواهی دهند منظور صیغه مذکر است نه صیغه عموم، باشد، در غیر این صورت صیغه عموم، منظور می‌گردد.

علاوه بر حالت اول (مشترک بودن مذکر و مؤنث)، دو حالت دیگر استفاده از صیغه عموم وجود دارد. یکی کلمات مبهم که جنس آنها قبل از به کارگیری در جمله آشکار نمی‌شود، مانند کلمه شیء یا اعداد. و دیگری کلماتی که جنس مشخصی ندارند، مانند ابلیس، شیطان، جن، جبرئیل، عزرائیل، میکائیل و خداوند تبارک و تعالی، یا به عبارتی دیگر (ما فوق جنسیت). نتیجه این که صیغه عموم در عربی سه حالت دارد: اول دربرگیرنده مذکر و مؤنث به طور مشترک؛ دوم عدم وضوح هیچ یک از آن دو (مذکر و مؤنث)، و سوم کلماتی که فوق جنسیت هستند.

کلید واژه‌ها: مذکر، مؤنث، صیغه عموم، جنسیت، مشترک، مبهم.

